

DEAN  
UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia  
Ministry of Higher Education  
*Riyad University*  
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No.

الرقم :

Date

التاريخ :

لا  
تحتفظ  
بها



٢١٦٢

ش . هـ

شرح صفوة الصفوة ، كلامها للمهبر اوى ، أحمد  
ابن محمد - ١٢٢٤ هـ . كتب في القرن الثالث  
عشر الهجرى .

٥٦٨٧

٩ق ١٢٨٥ ر ١٣ سم  
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

مصنوع المؤلفين ٢ : ١٦٨

١ - الصحاح ، الفقه الاسلامى وأصوله  
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

١٦٧٢ / ٤

٥١٢١٥ / ٦ / ٩



# صفوة الصفوة في شروط القدوة



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	٥٦٨٧	٢٠١٦٦٢
العنوان:	شرح صفوة الصفوة	
المؤلف:	الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد	
تاريخ النسخ:	الثالث عشر من رمضان	
اسم الناسخ:		
عدد الأوراق:	٩٩	١٨٠٥٤٨
ملاحظات:		







في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وان ظن المأموم بطلان صلاة امامه فطائفا نشأ عن اختلاف  
 مذاهبهم في الفروع كان رأى الشافعي حنفيا ميسر فرجة  
 او علم ترك فرضا كالسنة او الطمانينة فلا تصح قد وثقه  
 على الاصح السابق وهو ان العبرة بعقيدة المأموم لا الامام <sup>لان</sup> <sup>صلاة</sup>  
 سواء اكان هذا الحنفي ولي الامرا وغيره على المعتمد وقال  
 الاودني والجليبي الامامان الجليلان من اصحابنا لواقدي بولي  
 الامرا ونائبه مع تركه لبعض الواجبات عند المأموم تحت  
 القدوة عالما كان الامام او عاميا ولا يفارق خوف الفتنه كذا نقله  
 الشيخان واستحسنه لكن بعد نقلها عن تصحيح الاكثريين و  
 قطع جماعة قدم الصحة وهو المعتمد كما مر وما استحسنه مخالف  
 لنظام كصحة الجمع السابق وان كان السلطان مع الاخرى  
 قال الرملي ولا يسلم انه يترتب على ذلك فتنة ولو سلم فيمكن  
 دفعها بغير الاقتداء بالحقيقي كان يؤمهم الاقتداء به ولا يتابعه  
 في الافعال اي بان ياتي بفعله بعد فعله لا الاجل وقف افعاله  
 على افعاله او يتابعه ولا ينتظم انتظارا كثيرا فاندفع التعليل  
 بخوف الفتنة انتهى فلوله يعلم الشافعي ان الحنفي ارتكب ما يخل بهجه  
 بالصلاة عنده او شك فيه مع اقتداء به لان الظاهر انه يراعي  
 الخلاف وياتي بالاكثر عند اذ من شأن الصلاة الامام مراعاة  
 الخلاف وعلم مما تقرره هنا في مسألة المخالف انه متى علم الشافعي  
 ان المخالف يبطل عنده امتنع عليه الاقتداء به مطلقا و  
 ليس على حاله بل هذا الاطلاق مقيد بما اذا كان المبطل الذي علم اتيانه به لا  
 يغتفر جنبه في الصلاة عندنا اما لو كان المبطل الذي اتى  
 به المخالف يخفف جنبه عندنا في الصلاة فلا يمنع القدوة به

او لم يزوجته  
 ولم يتوضأ

المبني على الاصح

عنه  
 خلافا لما مشى عليه في  
 الروض

تحسينا للظن به  
 في الصلاة عنده

ليس على حاله بل  
 هو

لكنها  
 ذلك من

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ففي القرية الصغيرة تكفي اقامتها من جماعة اهل تلك القرية  
 في محل وان لم يهيأ لها بخصوصها كالمسجد ظهيرة فيه  
 او لا بحيث يظهر الشعار بذلك اي بفعلها في ذلك المحل  
 من اولئك الجماعة ولو لم يفعلها الا اثنان تعينت عليهما  
 وكذا اتعين الجماعة على شخص وجد شخص آخر الوقت  
 ولو لم يحرم ويركع معه لم يدرك في الوقت ركعة لئلا يفوته  
 الاداء وعبارة الزبادي في بحثه قال القدوة ولو ضاق  
 الوقت وامكنه ادراك ركعة بادر ارك ركوعها مع من يتحمل  
 عنه الفاتحة لزمه الاقتداء بها كما هو ظاهر انتهى وفي القرية  
 الكبيرة والبلد بشرط ان تقام في كل مؤداة من الخمس  
 جماعة ذكورا احرار بالغين من اهل تلك القرية الكبيرة  
 او البلد في محال يتنع قصر الصلاة فيها وان لم تهيا لها  
 يظهرها الشعار سواء كانت ظهيرة في تلك المحال او لا  
 لافي وسط البيوت ونحوها كالحوانيت <sup>التي</sup> <sup>لا</sup> <sup>تظهر</sup>  
 الشعار <sup>في</sup> <sup>التي</sup> <sup>لا</sup> <sup>تظهر</sup> فان ظهر الشعار اكتفى بذلك **تكميل** الجماعة بها فيهما  
 وان قلت بمسجد لذكر ولو صيا غير جميل افضل منها بغير  
 كالبيت وان كثرت خلافا للعياب وبحث الاسنوي كالاذري  
 ان صلاته في المسجد لو كانت تقوت الجماعة لاهل بيته  
 كزوجته كانت صلاته يبيته افضل من صلاته بالمسجد قال  
 الجليبي وظاهر وان كثر جمع المسجد وقل جمع البيت ثم رأت  
 بعضهم نقله عن شيخنا انتهى قال صلى الله عليه وسلم صلاة  
 المرد في بيته الا المكتوبة اي ففي في المسجد افضل لانه  
 مشتمل على الشرف والطهارة واطهار الشعار قال القليوبي

افضل







فليس مقصرا في ذلك لكونه مذهبا له بخلاف في الموافق لمقصير  
 بعدم تعلية ما هو مطلوب منه في مذهبه **فروع** اذا قلنا بصحة  
 القدوة خلف الحنفي وهو المعتمد كما تقدم فترك القنوت لا اعتقاده  
 عدم سنينه وامكن الشافعي ان يقتل ويدرك في الركعة السجدة  
 الاولى استحب له ذلك والا تابع وجوبا وسجد للسجود ولو  
 ترك الشافعي القنوت وخلف حنفي فسجد الشافعي للسجود فانه  
 يجب على الحنفي متابعتة فيه ولو ترك الشافعي السجود لم يسجد الحنفي  
 اعتبارا باعتقاد المأموم فيهما وهو الاصح وعليه لو قننت الشافعي  
 في الاولى خلف الحنفي استحب له سجود السهو ايضا في الاصح  
 كما لو كان امامه شافعيًا فتركه وكما لو اقدم شافعي بمثل فقرأ  
 امامه الفاتحة وركع واعتدله ثم شرع في الفاتحة ايضا فانه  
 لا يتبعه بل ينتظم في الاعتدال ويغتنق تطويل الركن القصير في  
 ذلك واختار في شرح الروض اعتقاده جواز كل من الامرين  
 في ذلك وفي نظره من الجاوس بين السجدين وهذا بخلاف  
 ما لو اقدم شافعي ممن يرى تطويل الاعتدال فانه لا يوافق  
 بل يسجد وينتظم ساجدا كما ينتظم قائما اذا سجد في سجدة  
 ص افاد هذه الفروع العلامة الغزالي على الجلال **تمت**  
 قال ابن العماد في القول الثامن حيث قلنا بصحة اقتداء الشافعي  
 بالحنفي فهل يكره اولا وجهان فان قلنا لا يكره قال ابو اسحاق  
 الانباري افضل وقال غير الاقتداء افضل انتهى وقوله قال ابو اسحاق  
 لعلم غير لا سقر يعني المتقدم للتأليف لانه تقدم عنه عدم صحة  
 القدوة بالخالف مطلقا ويكره ان يكون هو هو ويكون ما نقل عنه  
 هنا سابقا مال اليه قبل ما تقدم عنه او بعده هذا وفي الحلبي

على المنهج ان شرح الروض مصرح بكراهة الاقتداء بالمخالف وان شيخه  
 قال لا مانع من حصول الفضيلة مع الكراهة لانها لا امر خارج  
 غير لازم انتهى **تكميل** نقل لنا شيخنا حفظه الله تعالى  
 عن افتاءهم ران مراعاة الخلاف في حق الامام العام  
 واجبة وفي حق غيره مندوبة لكن ذكر شارح على مختصر  
 الشيخ علوان ان محل طلب المراعاة حيث لم يترتب عليها  
 وقوع في مبطل عندنا فان ترتب عليها ذلك تعين العمل  
 بالمذهب اقول والذي يظهر لي ان مراده مراعاة الخلاف  
 هنا ان يحترز المراعي عن الوقوع في مبطل عند المخالف  
 بالمقيد المذكور لانه يترك سنة عندنا لاجل حصول  
 سنة عند المخالف او يفعل سنة عندك ليست مطلوبة  
 عندنا فراجع وحرر وان كان ظن المأموم بطلان  
 الامام صلاة مستند لا يختل فهما في الاجتهاد في نحو الطهارة  
 كمجتهدين اختلفا في القبلة ولو مع التماس والتباس وان  
 اتحدت الجهة فصلى كل لغير ما صلى اليه الآخر اوتي اناء من  
 من الماء طاهر ونحوه او في توبين كذلك فتوضأ كل في  
 الثانية باناء منهما ولبس كل منهما في الثالثة توبا منهما  
 امتنع عليه القدوة به لا اعتقاده بطلان صلاة بحسب  
 اجتهاده فان تعدد الطاهر المشبهة من الآنية او الساب  
 مع تعدد المجتهد ولم يبلغ عدد عدد المجتهدين  
 كل منهم طهارة واستعمل كل مجتهد منهم ما ظنه الطاهر  
 من المجتهدين ولم يظن من حال غيره شيئا فالاصح صحة اقتداء بعضهم  
 ببعض ما لم يتعين بحسب زعم المتقدمين اناء الامام او

في الاجتهاد







يوجد بخلاف اليهم لما ذكره في مسئلة القبلة من صحة الصلاة  
بالاجتهاد الى جهات متعددة لانه لما كان الاصل في فعل المكلف  
وهو اقتداء بهناصونه عن الابطال ما لم يكن اضطررا لاجل  
ذلك الى اعتبار وهو يستلزم اعتراؤه بطلان صلاة الاخر  
فأخذناه به واما ثم فكل اجتهاد وقع صحيحا فلزمه العمل  
بمقتضاه ولم يبال بوقوع مبطل مبهم ثم فرض المظالم كما علمت  
ان الخمس لم يتعد ذلك ولو كان في المشتبهات الخمس خيبان  
على الامم السبع <sup>صحت صلاة كل واحد منهم خلف اثنين وبطلت خلف</sup>  
لما تقدم ان مضابط <sup>صحت صلاة كل واحد منهم خلف اثنين وبطلت خلف</sup>  
المسئلة حينئذ انه فيها اما ما وثقتان صلى فيها ماموما فامام الصبح والظهر  
يصح على الامم لكل والعصر يعيدون المغرب والعشا لا يختصا بالخاصة في اماميهما  
واحد ان يقتدي وامام المغرب يعيد العشاء والعصر ماموما وامام العشاء يعيد  
بعد ما بقي من المغرب والعصر لما مر ايضا ولو كان في الخمسة ثلاثة نجسة  
الظاهر المشتبه <sup>صحت خلف واحد فقط لما مر فيصير له في هذه الصورة</sup>  
الذي اخذ لنفسه صلاتان واحدة صلى فيها اماما واحدة صلى فيها ماموما  
فاذا استوفاه بطل <sup>فاما ما الصبح والظهر يعيدون العصر والمغرب والعشا</sup>  
الاقتداء <sup>وامام العصر يعيد الظهر والمغرب والعشا وامام المغرب</sup>  
والعصر يعيد الظهر والعصر والعشا وامام العشاء يعيد الظهر والمغرب  
ولو كان الخمس اربعة لم يقتد بهم احد باحد بل تصح صلاة  
كل منهم منفردا لما تقرروا في هذه الصورة يتوافق الاصح ومقابله  
ولو سمع صوتا حدث بين خمسة او ثمانية رجيح وتناكروه  
وام كل في صلاة فالحكم فيهم كما ذكر في هذه المسئلة ذات الوهم  
الاصح ومقابله فلام رأي تكون الاشتباه فيها واقعا في الشرط

**تمت** لو اجتهد في القبلة اكثر من اثنين كما ربح وادى اجتهاد  
كل منهم لجهة كان الحكم فيهم الحكم الاثنين لان جهة الصواب فيها لا  
تعدد كما تقدم والصورة الثالثة والرابعة من صور المفهوم  
وهما ان يشك المأموم في بطلان صلاة امامه والمراد  
ان يشك في صلاحيتها للربط بها او يجهل الحال في ذلك مما شك في وجوه  
في حكم القدوة فيها تفصيل فان كان ~~لو كان~~ <sup>لو كان</sup> في الامام من ص  
~~في الامام من ص~~ <sup>في الامام من ص</sup> الاوصاف المنافية للامامة  
وما جهل فيه من ذلك شأنه ان لا يخفى امتنعت القدوة  
به حتى يرجع عند المأموم خلوه منها او يتيقنه وان  
كان ما ذكر شأنه ان يخفى صحت القدوة به ثم ان بان  
المنافي امتنعت من حينئذ كما تقدم وقد تقدم او ابل  
الكلام هذا الشرط بيان امثلة ما شأنه ان لا يخفى  
وما شأنه ان يخفى بقولي في الاول فان بان ماموما  
الخ في الثاني وان بان الامام محدثا الخ فاطلبها هناك  
ان شئت وقولي في النظم صحة باسكان الفاء لاجل الوزن  
وهذا آخر ما يشرحه اراده في الشرط الاول من شروط  
القدوة والنشرع في الكلام على الثاني فنقول **وثان ان**  
**يؤمن من ليس في صلاته مقتدا** <sup>ان يكون الامام مستقلا في صلاته التي يؤم فيها غير تابع فيها</sup>  
ان يكون الامام مستقلا في صلاته التي يؤم فيها غير تابع فيها  
لاحد بان لا يكون مقتدا بغيره حال القدوة به بقينا او  
فلنا ناشنا عن اجتهاد فلا يصح الاقتداء بمقتد لانه تابع لغيره  
يلحقه سهوم ومن شأن الامام الاستقلال وهو المأمون  
فلا يجتمعان وما في الصحيحين من ان الناس اقتدوا بابي بكر

خبر  
الا صورته الا  
منه وهي صور  
جهل الاسلام  
فانها من القبيل الثاني  
لان اقدام الامام على  
الصلاة دليل ظاهر  
على اسلامه وبقولي  
ص  
يقينا او شك  
ص



الصورة الثانية  
 في وجه المنع في  
 غير المجموع في الصلاة  
 قد حصلت في  
 اذا انفرد في  
 نالوا فاضلتها  
 رة الامم ذلك بان  
 لا قد انما في الصلاة  
 كغير السورة في الصلاة  
 الجماعية وفي الصلاة  
 الجماعة الكاملة

خلف النبي صلى الله عليه وسلم واوبكر رضي الله عنه يسلمهم التكبير  
 في الصلاة حين ايضا اذ يجوز لامام الجماعة ان يتأخر ويدخل  
 في صف المأمومين لكن بعد ان ينوي الانفراد للملا يصير بعض  
 تأخر امام القوم المأمومين متقدما عليه فتبطل صلاته ثم اذا تقدم اماما  
 بعد نية الانفراد الذي خلفه على القوم نوى الاقتداء به بخلاف المأمومين  
 فانهم لا يحتاجون لتجديد نيته بل يكفي استصحابهم للاولى كما  
 هو مبين في مبحث الاستخلاف ويجوز ايضا لمن حضر  
 واقتدى بالامام ان ينوي الانفراد ايضا ثم يتقدم اماما  
 ثم يقتدي به الجميع وعبارة التحفة هنا والحاصل ان ابا بكر اخرج  
 نفسه بتأخر عنه صلى الله عليه وسلم والناظر في الصحيحين ثم  
 نوى الاقتداء به صلى الله عليه وسلم والصحابة يتقدمه صلى الله  
 عليه وسلم بعد استخلاف ابي بكر لم صاروا مقتدين به وان لم  
 ينووا ذلك ومعنى رواية والناس يقتدون بابي بكر انه كان  
 يسلمهم تكبيره صلى الله عليه وسلم لا منعا للاقتداء بالامام ثم اتفقا  
 انتهت وقد روى البيهقي وعنه انه صلى الله عليه وسلم صلى في  
 موضع موته خلف ابي بكر قال في المجموع ان صح هذا كان مرتين  
 كما اجاب به الساجي والاصحاب وقولي بان لا يكون متقدما فيها  
 بغير حال القدوة به يخرج ما لو انقطعت القدوة كان سلم  
 الامام فقام مسبوقا فاقتدى به آخر ومسبوقون فاقتدى  
 بعضهم ببعض فتصح القدوة في غير المجموع في الصورة الثانية  
 على الاصح لكن مع الكراهة قاله في المجموع في الصلاة الثانية  
 في الصلاة الثانية

او من صلاة اطول  
 من صلاة الامام

في قول

في المجموع اوله الى آخره

للاقتداء بالامام اما قدوة كل منهم بمثله فصحيحة جزما ويصح اقتداء  
 للمقام بالقاعد والمضطجع والمستلقي واحدهم بالآخر  
 واما جمل الشيخين عن ابي هريرة وعائشة رضي الله  
 عنهما انما جعل الامام ليؤتم به الى ان قال واذا صلى جالسا  
 فصلوا جالوسا اجمعين فنسوخ بجنس البخاري عن عائشة  
 رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته  
 قاعدا واوبكر والناس قياما قال البيهقي وكان ذلك  
 يوم السبت او الاحد وتوفي عليه الصلاة والسلام يوم  
 الاثنين فكان ناسخا لما قبله قال الرملي لا يقال لا يلزم  
 من نسخ وجوب القعود وجوب القيام لاننا نقول  
 الاصل القيام وانما وجب القعود لمتابعة الامام فلما  
 نسخ ذلك زال اعتبار متابعة الامام فلزم وجوب القيام  
 لانه الاصل انشئ وتصح ايضا قدوة الحر بالعبد والمتوضي بالمتميم  
 الذي لا يلزمه اعاده والغاسل لقدميه بالماسح على الخفين والبصر  
 بالاعمى والمتعافى بالزمن والعدل بالفاسق والمبتدع الذي  
 لا يكفر ببذعته وحافظ القرآن بحافظ الفاتحة فقط اذا  
 زاد على الفاتحة ليس شرطا في صحة الصلاة وكامل اللباس  
 ساتر عورتها فقط كما فهم من مسألة العاري المتقدمة  
 بالاولى ولما مر في حافظ الفاتحة فقط وبالمتطهين لان  
 الطين بعد ساترا ولو كان قادرا على غير لستره اللوث  
 كما لو ستر بئرا كدر فانه يكفي ولو قادرا على ثوب ويلزمه  
 التطهين عند عدم الثوب وتوضيغ عورته بخوضه في الماء  
 لانه ليس بجمر وتصح قدوة المتوضي بالجامع بين الماء والتراب

او على الجيرة  
 حيث انتفى وجوب  
 الاعادة عنه



لجراحة في بدنه ولا سائر اركان هناك سائر في غير اعضاء التيم  
 ووضع على ظهره ولم ياخذ من يادة على قدر الاستسكان لعدم  
 لزوم الاعادة له **تمت** بخوض صلاة العشاء خلف  
 الفرض خلف من يصلي التراويح بناء على صحة النفل وهو الراجح اذ لا يتغير نظم  
 الصلاة باختلاف النية ومع جواز ذلك ليس تركه خروجا  
 من الخلاف واذا لم يتركه **فصل** فاذا سلم الامام من الركعتين  
 قام المأموم الى باقى الصلاة لانقطاع القدوة بينه وبين امامه  
 وكذا حكم كل صلاة طويلة خلف صلاة قصيرة واذا قام  
 المأموم الى باقى صلاة لما ذكر فانما هما منفرد الاولى من مقتضى  
 في بقية الصلاة لان ادخال الشخص نفسه في الجماعة في اثناء  
 الصلاة وان كان جازعا على الاظهر كما سيأتي مكرره مفوت  
 لفضيلة الجماعة واذا اقتدى الشخص في الصبح مثلا بمن يصلي  
 العبد فكبر الامام التكبيرات الزائدة بسبب صلاة العبد لم يتابع  
 المأموم نداءها فان تابع فيها لم يضر لان الاذكار لا يضر فعلها  
 وان لم تندب ولا تركها وان ندبت وعلم بما مر او لا الشرح  
 انه يجوز اقتداء المودى بالقاضي **خاتمة** يجوز اقتداء  
 الكامل بمن اجتمع فيه نقص ورق كالحرة البالغ بالصبي العبد  
 ومعلوم ان الصبية والامة كالصبي والعبد فيما ذكر فلو  
 صلت امة مكشوفة الرأس بغير استسكان جاز على  
 النص لان راسها ليس بعورة وحيث انتهت الكلام على  
 علي من يصح الاقتداء به ومن لا يصح على حسب ما تيسر المودى العبد  
 وتم مقصود النظم من هذا الشرط فلا بأس بذكره  
 بذكر تكميل ابي بن فيه من هو اولى بالامامة في الصلاة ومن  
 تدر امامته وبعض سنن تتعلق بالامامة تنبها للفتنة  
 فاقول

انه لو بان فساد الاول في العلم  
 لا ينافي الثانية على المنقول  
 التوفيق

ولا ان يقول بطلان العلم بالامانة  
 لا ينافي الا حقا في الجمع  
 مودى في كل

اقل اذ لا تتعقد جمعة ودونها في غيرها من آخرها  
 وهو ظاهر وكذا من اولها وان فارق لغير عذر  
 فيما يظهر ثم رايت الزركشي صرح بذلك انتهى **فصل**  
 وجه من الاعادة فيمن صلى منفردا تحصيل الجماعة  
 في فريضة الوقت حتى كانا ففعلت كذلك وجماعة  
 احتمال اشتمال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى  
 اكمل منها ظاهرا ووجه فلا فرق فيما اذا اصلبت الاولى  
 جماعة استوت الجماعة ان زادت احد هما بفضيلة  
 ككون الامام اعلم او اروع او الجمع اكثر والمكان اشرف  
 انتهى ملخصا من سمع على محرم ومن غيره **تمت** لولم يحضر  
 في المعادة غير من صلى معهم في الاولى فهل تندب الاعادة  
 حينئذ ام لا خلاف والمعتد منه الندب كما صرحوا  
 و ثالث الشروط **دنية الفريضة** اي ان ينوي بالثانية  
 المعادة الفرض صورة لكونها على صورة الاولى المفروضة  
 في الاصل على الحقيقة لا حقيقة في ذلك كان ينوي بها  
 اعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نفلا مبتدئا لاعادة  
 فرضا او ينوي ما هو فرض على المكلف في الجملة لا الفرض  
 عليه هو فلو نوى حقيقة الفرض عليه بطلت صلاة  
 لتلاعبه كذا في شرح المنهج وشرح مرر في الحلبي على  
 المنهج هنا ما نصه الظاهر انه لا يجب عليه ان يلاحظ  
 ما ذكر في بيته بل الشرط ان لا ينوي حقيقة الفرض  
 انتهى

تمت في الاولى

في المعادة كذا تقدم  
 في الثانية بوضوح  
 في الثالثة بوضوح

والله اعلم بالصواب